الأمم المتحدة

A/75/91

الجمعية العامة

Distr.: General
4 June 2020
Arabic
Original: English

**الدورة الخامسة والسبعون**

البند 119 (ج) من القائمة الأولية*

**انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان**

# مذكرة شفوية مؤرخة 1 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة

تُهدي البعثة الدائمة لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى مكتب رئيس الجمعية العامة ويُشرفها أن تشير إلى ترشيح بوليفيا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2021-2023 في الانتخابات المزمع إجراؤها في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2020 في نيويورك.

وتتشرف البعثة الدائمة لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة كذلك بأن تحيل طيه، عملاً بقرار الجمعية العامة 251/60، التعهدات والالتزامات الطوعية التي تؤكد من جديد أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يشكّلان إحدى أولويات السياسة الخارجية لدولة بوليفيا المتعددة القوميات (انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة لدولة بوليفيا المتعددة القوميات ممتنةً تعميم هذه المذكرة الشفوية ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 119 (ج) من جدول الأعمال.

* A/75/50.

180620 180620 20-07477 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

# مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 1 حزيران/يونيه 2020 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

## ترشيح دولة بوليفيا المتعددة القوميات لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2021-2023

### التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة عملاً بقرار الجمعية العامة 251/60

تقدم دولة بوليفيا المتعددة القوميات، تمشياً مع مهمتها المتمثلة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ودعمها، ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2021-2023.

وتلتزم بوليفيا، بصفتها دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بالركائز الأساسية للنظام المتعدد الأطراف المنشأ بموجب ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فقد أسهمت بصورة استباقية في حماية حقوق الإنسان ودعمها على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني.

كما وقّعت بوليفيا على المعاهدات الدولية العالمية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان، وبروتوكولاتها ذات الصلة، وصدقّت عليها وأدرجتها في قوانينها. وإضافةً إلى ذلك، قدمت جميع تقاريرها إلى مختلف هيئات المعاهدات، وأنشئت آليات للمتابعة. وكانت أبوابها مفتوحة أمام مختلف الزيارات التي أجراها المقررون الخاصون في السنوات الأخيرة.

ويجري استحداث منتديات مع مؤسسات كيانات الدولة الأربعة ومع المجتمع المدني لتنفيذ ومتابعة التوصيات المقدمة خلال الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل.

أما على الصعيد الوطني، فإن دستور دولة بوليفيا المتعددة القوميات لعام 2009 ينص على أن كل معاهدة دولية لحقوق الإنسان توقعها الدولة أو تصدّق عليها أو تنضم إليها وتمنح حقوقاً أليقَ لأصحابها من الحقوق المنصوص عليها في الدستور تكون لها الأسبقية على هذا الأخير؛ وعلى أن تُفسر الحقوق المعترف بها في الدستور وفقاً لأحكام المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان حيثما نصَّت على قواعد أكثر ملاءَمةً منها. أي أن هذه الصكوك الدولية تشكِّل جزءا من النظام القانوني لبوليفيا لأنها أُدمجت في إطارها القانوني والدستوري.

وأُنشئت مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، هي مكتب أمين المظالم، في إطار المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس). وتعترف المادة 218 - ثالثاً من الدستور باستقلاله، وقد اعترفت به الأمم المتحدة في شكل شهادة اعتماد صدرت له من التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الذي منحه تصنيفاً من الفئة "ألف".

وإضافةً إلى ذلك، أنشئ نظام متعدد القوميات يُعنى بمتابعة إحصاءات التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان في بوليفيا ورصد تلك الإحصاءات وجمعها. وقد مكَّن النظام من إضفاء الطابع المنهجي على التوصيات التي تصدر عن آليات الأمم المتحدة الدولية المعنية بحماية حقوق الإنسان والبحث عن تلك التوصيات ومتابعتها، ونشر الالتزامات المتعهَّد بها بشأنها والإجراءات المتخذة للامتثال لها.

وتعيد حكومة بوليفيا تأكيد التزامها بمبدأ تعدُّدية الأطراف كأداة لتيسير التعاون الدولي والسلام والأمن الدبلوماسي الفعال، تسعى من خلاله إلى تعزيز الحق في حرية التعبير، والحقوق السياسية، والعدالة المحايدة والجدارة، والتمتع بحياة خالية من العنصرية والتمييز بجميع أشكاله.

ولمّا كانت بوليفيا عضواً في مجلس حقوق الإنسان في الفترتين 2008–2010 و 2015–2017، برهنت على التزامها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بصورة فعالة.

وأدمجت بوليفيا أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في سياستها العامة بعد إقرار الأهداف في عام 2015. ففي إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2016–2020، يجري تنفيذ خطط إنمائية قطاعية شاملة لتحقيق العيش الكريم، وخطط إنمائية شاملة محلية، وخطط مؤسسية استراتيجية، وخطط إنمائية شاملة متعددة القطاعات، ترتبط ارتباطا مباشرا بمؤشرات حقوق الإنسان.

**الحقوق المدنية والسياسية**

استقلال القضاء في البلد مكفول بالأداء القضائي المتطابق مع معايير المهنة وباستقلالية السلطة القضائية فيما يتعلق بالميزانية. وقد أقرّ مجلس القضاء، في إطار هذه الولاية، لوائح تنظِّم مهنة القضاء[1] ودليلاً للنظم الفرعية المتصلة بممارسة المهنة وبالامتحانات التنافسية المعنية القائمة على مبدأي الجدارة والكفاءة المهنية[2].

وفي عام 2012، أنشأ مجلس القضاء 101 من المحاكم والهيئات القضائية و 24 محكمة للقضاء العام، استناداً إلى الأولويات الأكثر إلحاحاً في المناطق الريفية والمناطق المحاذية للمدن. وفي عام 2014، أمر المجلس بإنشاء 12 محكمة ابتدائية في محاكم العدل التسع في المقاطعات، بهدف التعجيل بالنظر في القضايا الجنائية ومن ثم التخفيف من عبء القضايا المعروضة على نظام العدالة الجنائية والحد من حالات التأخير في إقامة العدل. وأُنشئت، علاوةً على ذلك، 22 دائرة دستورية ضمن محاكم العدل في المقاطعات. ويعمل في كل دائرة عضوان متخصصان مسؤولان مباشرةً أمام المحكمة الدستورية المتعددة القوميات. وقد وقع عليهما الاختيار بناءً على جدارتهما وتولَّوا مهامهما في 15 شباط/فبراير 2019[3].

ولتعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء، عُقد في حزيران/يونيه 2016 مؤتمر القمة الوطني المعني بالعدالة التعددية من أجل العيش الكريم شاركت فيه بنشاط المنظمات الاجتماعية والأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني على اختلافها. وبموجب القانون رقم 898 المؤرخ 26 كانون الثاني/يناير 2017، أُنشئت لجنة مكلَّفة بمتابعة نتائج مؤتمر القمة (تتألف من أسمى الهيئات في السلطة القضائية، والسلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، ودائرة الادعاء العام، ومكتب المدعي العام، وممثل عن المنظومة الجامعية البوليفية). وتتولى اللجنة المسؤولية عن تنفيذ استراتيجية إصلاح قطاع العدل، الرامية إلى الشروع في تنفيذ عملية تحويل نظام العدل البوليفي بتحديد إجراءات ملموسة على الأمدَين القصير والمتوسط وذلك لتحسين نظام إقامة العدل باعتباره خدمة عامة حقيقية.

(1) القرار رقم 72/2018 المؤرخ 15 آب/أغسطس 2018.

(2) القرار رقم 73/2018 المؤرخ 15 آب/أغسطس 2018.

(3) القانون رقم 1104 المؤرخ 27 أيلول/سبتمبر 2018.

ويجري تنفيذ الخطة القطاعية للعدالة التعددية للفترة 2013-2025. وهي خطة تشمل النتائج المنبثقة عن مؤتمر القمة ولها ثماني أولويات استراتيجية[4].

وتكفل دولة بوليفيا المتعددة القوميات الحق في الحرية[5]، الذي لا يمكن تقييده إلا لضمان اكتشاف الحقائق في إجراءات الهيئات القضائية وبمقتضى أمر يصدر عن سلطة مختصة[6].

وسُن قانون بشأن تبسيط عبء العمل وخفضه في نظام العدالة الجنائية، يطرح إجراءات تُتخذ للتعجيل بالنظر في القضايا الجنائية والحد من حالات التأخير في إقامة العدل. وقد نفّذ القضاء خطة وطنية للحد من عبء العمل في نظام العدالة الجنائية[7].

وينص القانون المتعلق بالإجراءات الجنائية الموجزة وتعزيز تدابير مكافحة العنف ضد الأطفال والنساء[8] على آليات تُتبع للتعجيل بالنظر في القضايا الجنائية ومنع أي حالات تأخير إجرائي وانتهاك ضوابط الاحتجاز السابق للمحاكمة وذلك باعترافه بالطابع الاستثنائي لهذه التدابير. ومن بين الابتكارات الأخرى في القانون إنشاؤه مكاتب معنية بإدارة الإجراءات القضائية، وهي وحدات إدارية تتولى مهمة إمداد المحاكم بالمساعدة والدعم التقني اللازمين للارتقاء بإدارة الإجراءات القضائية إلى المستوى الأمثل. ويشجع القانون أيضا الاستعانة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة وتيرة المرافعات الشفوية، وضمان التعجيل بالخطوات الإجرائية، وتوخّي الشفافية في الإجراءات الجنائية، وتوحيد المعلومات المتعلقة بسير نظام العدالة الجنائية.

ونفذت اللجنة الوطنية للقضاء على العنصرية وجميع أشكال التمييز[9]، التي تعمل بكامل طاقتها، السياسة الوطنية لمكافحة العنصرية وجميع أشكال التمييز للفترة 2012-2015 وأجرت تقييما لآثار هذه السياسة، وذلك بالتنسيق مع هيئات أخرى. وقد شكّل هذا التقييم أساس الخطة المتعددة القطاعات لمكافحة العنصرية وجميع أشكال التمييز للفترة 2016-2020[10]، التي صيغت بمساعدة من الجهات المعنية صاحبة المصلحة.

إن الديمقراطية في بوليفيا عملية متواصلة البناء والتعزيز. فالقيم الديمقراطية تنعكس في المجتمعات القانونية والسياسية القائمة على احترام سيادة القانون وحُسن سير جميع المؤسسات في الإطار الدستوري.

وضمن هذا الإطار، وسعياً إلى إحلال السلام والمصالحة في البلد والدعوة إلى إجراء انتخابات عامة جديدة حرة وشفافة[11]، سُنَّ قانون بشأن النظام الاستثنائي والانتقالي المتعلق بإجراء الانتخابات العامة

(4) العدالة والحقوق الأساسية؛ وعدالة مزارعي الشعوب الأصلية والسكان الأصليين؛ والمساواة والإنصاف في الفرص والإدماج الاجتماعي؛ وحماية حقوق المستخدمين والمستهلكين؛ وشفافية المؤسسات ومكافحة الفساد؛ والتنسيق المتعلق بإصلاح العدل؛ وضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء؛ وبناء المؤسسات. وتشمل أيضا التوصيات الصادرة عن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، والإجراءات الخاصة، وأهداف التنمية المستدامة المتصلة بإقامة العدل.

(5) المادة 22 من الدستور.

(6) المادة 23 من الدستور.

(7) القانون رقم 586 المؤرخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2014.

(8) القانون رقم 1173 المؤرخ 3 أيار/مايو 2019.

(9) ترد أنشطتها على الموقع الشبكي www.noracismo.gob.bo.

(10) اعتُمدت بموجب القرار رقم 001/2016 المؤرخ 7 كانون الأول/ديسمبر 2016 الصادر عن اللجنة الوطنية للقضاء على العنصرية وجميع أشكال التمييز.

(11) القانون رقم 1226 المؤرخ 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2013.

في تشـــرين الثاني/نوفمبر 2019، يحافظ على حقوق واســـعة في الانتخاب والترشـــح للانتخابات. وينص القانون على تحديث القائمة الانتخابية بثلاث طرق هي كما يلي: إدماج الأفراد الذين يبلغون ســـن الثامنة عشـــرة بحلول موعد الانتخابات؛ وتحديث البيانات المتعلقة بالأفراد الذين انتقلوا إلى مكان إقامة جديد؛ واسـتبعاد البيانات المتعلقة بالمتوفى، جنبا إلى جنب مع المجتمع. وعلاوة على ذلك، يجوز لجميع المنظمات السياسية الوطنية التي كانت مسجلة وقت سنِّ القانون أن تشارك.

وتتولى المحكمة الانتخابية العليا، بحكم صـلاحياتها المحددة، المسـؤولية عن إجراء عملية انتخابية تكفل المســـاواة التكافؤ والعمل بنظام للتناوب يكفل المســـاواة بين الرجل والمرأة في ســـبل الحصـــول على الحقوق السياسية.

**الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**

يعطي النموذج الاقتصـادي البوليفي الأولوية لتلبية احتياجات الشـعب بالاسـتثمارات العامة والتوزيع العادل للثروة.

وقد شهدت بوليفيا نموا اقتصاديا مستداما خلال الفترة 2006–2018، عندما حققت نموا في ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة بلغت في المتوسط 4,6 في المائة.

وفي عام 2006، كانت نسـبة السـكان الذين يعيشـون في فقر 37,7 في المائة – أي 3,6 ملايين نســـمة. وفي عام 2018، انخفض معدل الفقر المدقع إلى 15,2 في المائة – أي ما يعادل 1,7 مليون شخص تقريباً[12]. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 1,6 مليون شخص انتشلوا من براثن الفقر المدقع.

وخلال الفترة 2010–2018، ارتفعت النفقات العامة في قطاع التعليم من 10 بلايين بوليفيانو إلى أكثر من 23 بليون بوليفيانو. وفيما يتعلق بعام 2019، مثَّلت ميزانية القطاع نســـبة 11 في المائة من الميزانية العامة و 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع.

وخلال الفترة 2014–2018، استفاد ما متوسطه سنوياً مليونَي طالب من برنامج قسائم "خوانسيتو بينتو"[13]، الذي يرمي إلى زيادة معدلات الانتظام في الدراسة على الصعيد الوطني.

وســـعياً إلى توفير تعليم جيد، أنشـــئت كذلك 000 15 وظيفة في هذا القطاع في الفترة من عام 2014 إلى عام 2018. وعلى مدى الفترة 2006–2018، بلغت نســـبة الزيادة في الوظائف 1,03 في المائة. وفي عام 2018، كان في القطاع 607 143 مدرِّسين و 078 16 مدرسة، منها 541 4 مدرسة تقع في مناطق حضرية و 537 11 مدرسة في مناطق ريفية.

وارتفعت نسبة الاستثمارات في قطاع الرعاية الصحية في السنوات الأخيرة من 5,1 في المائة إلى 7,8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي تُســـتغل لتغطية تكاليف البنية التحتية وتوفير المعدات والرعاية للفئات الضـــعيفة. وفي عام 2019، بدأت بوليفيا تنفيذ النظام الصـــحي الموحد، الذي يزوّد المزيد

(12) حققت بوليفيا الهدف المتعلق بالحد من الفقر المدقع من الأهداف الإنمائية للألفية قبل موعده (كان الهدف هو خفض نســـبة الفقر المدقع إلى 24,1 في المائة بحلول عام 2015، ولكن الفقر المدقع في بوليفيا انخفض إلى نسـبة 21 في المائة بحلول عام 2011). وسـعياً إلى مواصـلة خفض هذه النسـبة المئوية، وضـعت الحكومة الخطة الوطنية لعام 2025، التي حددت فيه هدفا أكثر صـرامةً من غيره يتمثل في القضاء التام على الفقر المدقع (الوصول بحالة الفقر المدقع إلى نسبة الصفر).

(13) يُنَفَّذ منذ عام 2006 لتشجيع الأطفال على الاستمرار في الدراسة.

من الأشخاص غير المشمولين بتأمين الضمان الاجتماعي القصير الأجل بخدمات الرعاية الصحية المجانية والشاملة. ويشمل نموذج الرعاية هذا الطب التقليدي.

وفي إطار التصدي لجائحة كوفيد-19، اتُّخذت تدابير ملموسة على الصعيد الوطني لمنع انتشار المرض وتلبية احتياجات سكان بوليفيا من الرعاية الصحية.

ففيما يتعلق بالأولويات ذات الأهمية الاستراتيجية المتمثلة في التشخيص والعزل والاستشفاء والرصد، اتُّخذت التدابير التالية: (أ) تحديد بؤر الإصابة؛ و (ب) تحديد المناطق الأشد تضررا بالإصابة وتحليل النظم الدقيقة (الاستراتيجية حسب البلدية أو المدينة أو الحي)؛ و (ج) تحليل حالة انتشار الجائحة بهدف احتوائها بسرعة في المناطق التي تنخفض فيها معدلات الإصابة أو لا تسجِّل أي حالة إصابة (إجراء على مراحل)؛ و (د) التنسيق مع الأولويات الاستراتيجية الوطنية.

**حقوق المرأة**

تشمل الخطة المتعددة القطاعات للحد من السلطة الأبوية وتعزيز حق المرأة في العيش الكريم، للفترة 2016-2020[14]، مسائل الاقتصاد والإنتاج والعمل؛ والتعليم؛ والصحة؛ والعنف الجنساني؛ والمواطَنة والمشاركة في الحياة السياسية؛ وبناء المؤسسات. ويجري تنفيذ خطة التنمية الشاملة القطاعية من أجل العيش الكريم، للفترة 2016-2020[15].

وفيما يتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة، يُعمل في البلد بقانون شامل بشأن ضمان خلو حياة المرأة من العنف[16]. ففي عام 2019، أنشئ المكتب الخاص لمكافحة العنف ضد المرأة، والدائرة المتعددة القوميات لشؤون المرأة والحد من السلطة الأبوية[17]، وهي مسؤولة عن رصد وتقييم الامتثال للسياسات العامة الرامية إلى الحد من السلطة الأبوية، وضمان ممارسة المرأة لحقوقها كاملةً، وتعزيز القضاء على جميع أنواع العنف وأشكال التمييز ضد المرأة. وفي 15 تموز/يوليه 2019، اعتمد المكتب مجموعة من 10 قواعد أساسية أصبحت بموجبها مكافحةُ قتل الإناث والعنف ضد النساء والفتيات والمراهقين أولويةً وطنية.

وفي كانون الثاني/يناير 2020، أُعلن عام 2020 سنةً لمكافحة قتل الإناث وقتل المواليد الجدد. ويتمثل الهدف من ذلك في إرساء الأسس لتحديد التدابير الملموسة والفعالة اللازمة للقضاء على العنف ضد النساء والأطفال. وقد استُحدث هذا الإجراء أيضا لتيسير دق ناقوس الخطر عن طريق تشكيل لجنة مشتركة بين الوكالات وإعداد خطة عمل بشأنها جنبا إلى جنب مع الكيانات التي لديها مسؤولية مشتركة.

---

(14) اعتمدها المجلس القطاعي والمشترك بين القطاعات من أجل حياة خالية من العنف بموجب القرار CSIPVLV-No. 001/2017 الصادر في 27 تموز/يوليه 2017.

(15) القرار الوزاري رقم 0908 المؤرخ 9 أيلول/سبتمبر 2016، الصادر عن وزارة الصحة.

(16) القانون رقم 348 المؤرخ 9 آذار/مارس 2013.

(17) بناءً على المقترحات المبيَّنة في خطة الحد من السلطة الأبوية، وهي ولاية ذات طابع اجتماعي تضطلع بتنفيذها شتى المنظمات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية على صعيد البلد، وفي عمليات إدارية ذات منحى تشاركي واسع النطاق، وفي الاجتماع الوطني الذي عُقد في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2018، أُنشئ المكتب الخاص لمكافحة العنف ضد النساء والأطفال، وأُنشئت دائرة آنا ماريا روميرو المتعددة القوميات للمرأة والحد من السلطة الأبوية بمقتضى المرسوم السامي رقم 3774 المؤرخ 16 كانون الثاني/يناير 2019.

وفيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أُنشئت 23 محكمة للنظر في قضايا الفساد والعنف ضد المرأة، وثلاث محاكم تحقيقات جنائية للنظر في قضايا العنف ضد المرأة، ومحكمة ابتدائية واحدة لقضايا الفساد والعنف ضد المرأة، ومحكمتان ابتدائيتان جنائيتان لقضايا الفساد والعنف ضد المرأة.

وأُنشئت أيضا وحدة تنظيمية ضمن قوة الشرطة نفسها تقدم خدمة متخصصة للنساء ضحايا العنف. وبدعم من المديريات الإقليمية، تقدَّم في المناطق الريفية خدمات منع العنف والمساعدة في الإبلاغ عن الجرائم.

وتُعقد كذلك دورات للتدريب وإذكاء الوعي بشأن حقوق المرأة والتمييز والعنف باستمرار.

وسعياً إلى التصدي لمشكلة الاتجار في الدولة، أُضفي الطابع المؤسسي على المؤتمر الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص في عام 2018 ليُصبح اجتماعاً محلياً يُعقد سنوياً على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات والبلديات، برعاية وزارة الداخلية.

ولإعطاء الأولوية للمساواة الموضوعية بين الجنسين، وُضعت سياسات وتدابير تشريعية للتعجيل بإحراز التقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين. وهذه السياسات والتدابير تتألف في معظمها من إجراءات إيجابية، في إطار تكافؤ الفرص لصالح النساء اللاتي يعانين من اللامساواة الهيكلية.

**حقوق الأطفال والمراهقين**

تعهدت الدولة، بإصدارها قانون الأطفال والمراهقين، بضمان الممارسة التامة والفعالة لحقوق الأطفال والمراهقين. ويجري إعمال نظام شامل متعدد القوميات للأطفال والمراهقين يستند إلى مبادئ المصالح العليا للطفل، والأولوية المطلقة، والمساواة وعدم التمييز، والمساواة بين الجنسين، والمشاركة، والتنوع الثقافي، والتنمية الشاملة، والمسؤولية المشتركة، ودور الأسرة، والممارسة التدريجية للحقوق والتخصصات. ويجري إعمال الخطة الإنمائية الشاملة المتعددة القطاعات – الخطة المتعددة القوميات الخاصة بالأطفال والمراهقين.

ويجري تنفيذ البرنامج الشامل لمكافحة العنف الجنسي ضد الأطفال والمراهقين. ويجري كذلك تطبيق البروتوكول الخاص بمنع انتهاكات السلامة الجنسية للأطفال والمراهقين والتصدي لها ومعاقبة مرتكبيها وخريطة الطريق المتعلقة بمكافحة العنف الجنسي ضد الأطفال والمراهقين.

وفي عام 2018، اعتُمد المرسوم السامي رقم 3463 الذي يكفل تقديم المساعدة التقنية المجانية والمتخصصة إلى ضحايا جرائم العنف من الأطفال والمراهقين، خدمةً لمصالحهم العليا.

**التعهدات الطوعية**

تلتزم بوليفيا باتخاذ إجراءات على الصعيد المحلي في المجالات المواضيعية التالية: التمييز، وحرية التعبير، والحقوق السياسية، والعدالة المحايدة والجدارة. ويرد أدناه مزيد من التفاصيل عن هذه المجالات المواضيعية.

**التمييز**

مواصلة ضمان الممارسة الكاملة لحقوق الإنسان، دون تمييز من أي نوع، وفقاً لمبدأ المساواة وعدم التمييز.

تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة العنصرية والتمييز العنصري والتعصب.

**حرية التعبير**

تعزيز التدابير الرامية إلى ضمان حرية التعبير والرأي وحرية الصحافة.

مواصلة ضمان استقلال وسائل الإعلام واحترام حرية التعبير.

**الحقوق السياسية**

التشجيع على تعزيز الحقوق السياسية. تعزيز التدابير الملائمة لضمان أن يجري التعبير عن إرادة الشعب في عمليات انتخابية حرة ونزيهة وشفافة.

تعزيز الإجراءات الانتخابية وزيادة الشفافية وضمان استقلال السلطات الانتخابية.

تشجيع المشاركة التامة على قدم المساواة في الشأن السياسي والعام، دون تمييز وإقصاء.

**العدالة المحايدة والجدارة**

تعزيز موارد السلطة القضائية واستقلالها.

تعزيز القدرات المؤسسية اللازمة لضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء، وإقامة العدل بفعالية ونزاهة.

تعزيز استقلال القضاء ليتسنى للسلطة القضائية أن تؤدي وظائفها بفعالية. تعزيز الآليات اللازمة لتوخّي الشفافية في اختيار القضاة بناءً على الجدارة وحسن الأداء في الامتحانات التنافسية القائمة على الكفاءة.

**القانون الدولي لحقوق الإنسان**

تعزيز احترام الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها والتمتع بها، وفقاً لمبادئ العالمية والترابط وعدم القابلية للتجزئة.

مواصلة تعزيز مبدأ تعددية الأطراف باعتباره أنجع أداة دبلوماسية لتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها.

مواصلة المشاركة في آلية الاستعراض الدوري الشامل، باعتبارها إحدى أهم الآليات التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان.

مواصلة الحوار والتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.